



نظم الدفع والتسويات في الأردن

الرؤية والإطار الإستراتيجي للفترة 2013-2016
البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الأردني



نبذة عن مجلس المدفوعات
الوطني الأردني ص ٢

رؤية وإستراتيجية مجلس
المدفوعات الوطني الأردني ص ١

الملخص التنفيذي ص ٥

أعضاء مجلس المدفوعات ص ٤

أولاً: وضع وتحديث الأطر
القانونية لضمان بيئة
قانونية شاملة ص ٧

إستراتيجية مجلس
المدفوعات الوطني
(٢٠١٦-٢٠١٣) ص ٦

ثالثاً: وضع إستراتيجية شاملة
لنظم مدفوعات التجزئة
الإلكترونية والاشتمال المالي ص ٩

ثانياً: رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة
الدفع والتقاص والتسويات وخاصة
تلك ذات المخاطر النظامية وتعزيز
الوصول والمشاركة ص ٧

P1 Vision and Strategy
of NPC

خطة العمل والمشاريع
الإستراتيجية ص ١١

P3 Synopsis on Jordan
National Payment Council

P2 The Vision & Mission
Statement of NPC

P4 Executive Summary

P4 The Members of the National
Payment Council

P7 Raising the Bar and Driving
Efficiencies of SIPS & Fair and
Open Access/The Strategic
Pillars/ The Second Pillar

P6 The Strategic Pillars/ The
First Pillar

P8 The Third Pillar/ Developing
Comprehensive National
Retail Payments
Strategy and Financial
Inclusion

P9 Action Plan
& Strategic Projects

● رؤية وإستراتيجية مجلس المدفوعات الوطني الأردني

لقد باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز الأمان والكفاءة في نظم الدفع والتسويات لتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية. وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية يسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني الأردني.

تشكل هذه الوثيقة ملخصاً للمبادئ العامة المتفق عليها عموماً والإستراتيجيات والرؤية العامة والإطار الإستراتيجي لنظام المدفوعات الوطني في الاردن للفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٦).



تبلورت رؤية نظام الدفع والتسويات لمجلس المدفوعات الوطني لعام ٢٠١٦ لتلبي الحاجة الماسة إلى مواكبة التطورات وتمكين مشاركة أوسع في أنظمة الدفع والتفصّل والوصول إلى نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ يدعم تنفيذ السياسة النقدية بفاعلية ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي علاوة على الاشتغال المالي في المملكة.

الرؤية:-

"الوصول إلى نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ بمواصفات ومعايير عالمية"

الرسالة:-

"الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيني لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لضمان الاشتغال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر المتعلقة بأنظمة الدفع"

إن تطبيق هذه الخطة سَيَتَضَمَّنُ إشراكَ جميع الأطراف الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتحقيق الأهداف المطلوبة والمبينة في هذه الوثيقة. هذه الوثيقة قبلت وأقرت من قبل البنك المركزي الاردني ومجلس المدفوعات الوطني الأردني كقاعدة للتطوير المستقبلي لأنظمة الدفع في المملكة للسنوات الأربعة القادمة.

رئيس مجلس المدفوعات الوطني الأردني
محافظ البنك المركزي الاردني
د زياد فريز

● نبذة عن مجلس المدفوعات الوطني الأردني

تم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني الأردني بتاريخ ١٩٩٨/٢/٧ بمبادرة من معالي محافظ البنك المركزي الأردني/ معالي الدكتور زياد فريز. وتم عقد اجتماع تشاوري مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العاؤون للبنوك العاملة في المملكة. وتم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني على النحو التالي حيث اختارت البنوك سبعة أعضاء وبحضانة ورئاسة البنك المركزي الأردني.



– وتم تحديد المهام الرئيسية للمجلس ضمن الأطر التالية:

- وضع الأسس المناسبة لاختصار عملية تحصيل وتسوية الشيكات المصرفية.
- العمل على تطوير البيئة القانونية المناسبة التي تخدم تطوير نظام المدفوعات وتطوير وسائل الدفع التي تنطوي تحته .
- الإسهام في وضع أسس تطوير وسائل الدفع القطاعية Retail الأخرى لتخدم مستخدميها ومصدريها وبما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني .
- وضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر Risk Management التي تواكب استخدام وتطوير نظام المدفوعات .
- وضع الخطط المناسبة لضمان سلامة نظام المدفوعات وتأمين البدائل المناسبة Back-up لاستمرار تشغيل النظام.
- وضع الخطط الملائمة لتهيئة وتدريب القوى العاملة التي تتعامل مع النظام لا سيما على صعيد البنوك وكبار المستخدمين .
- انتقاء الأسلوب المناسب في تطوير شبكة الاتصال العائدة للنظام وفي اختيار الأجهزة والبرمجيات المناسبة .
- اختيار مجموعات للعمل Working Groups التي سيتم تشكيلها تحت مظلة المجلس والإشراف على تنفيذ هذه اللجان للمهام الموكلة لها ودراسة تنسيباتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها . واختيار مديرا للمشروع .
- العمل على وضع الأسس المناسبة لاستمرارية عمل المجلس .
- التنسيق مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية . كونها أكبر المستخدمين لنظام المدفوعات الوطني . كذلك التنسيق مع سوق عمان المالي من خلال مركز الإيداع والتفصيص فيه .

تم بعدها إعادة تشكيل المجلس عدة مرات. كما تم إضافة بعض المهام للمجلس وأهمها:

"التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات المعنية من بنوك وشركات مالية وشركات تقنية ومؤسسات حكومية فيما من شأنه أن يساعد في تحقيق المهام والأهداف المعلنة سعياً إلى الاستمرار في التطوير بما يضمن تكامل الأنظمة والمشاريع الفرعية وتقديم أفضل الخدمات للاقتصاد الأردني على مستوى قطاع الأعمال ومستوى الأفراد على حد سواء ضمن الأسس الدولية المتعارف عليها والمطبقة في الدول المتقدمة"

وفي نهاية عام ٢٠١٠، تم إضافة مركز إيداع الأوراق المالية كعضو دائم في المجلس بناء على توصيات صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز أواصر التعاون والتشارك.

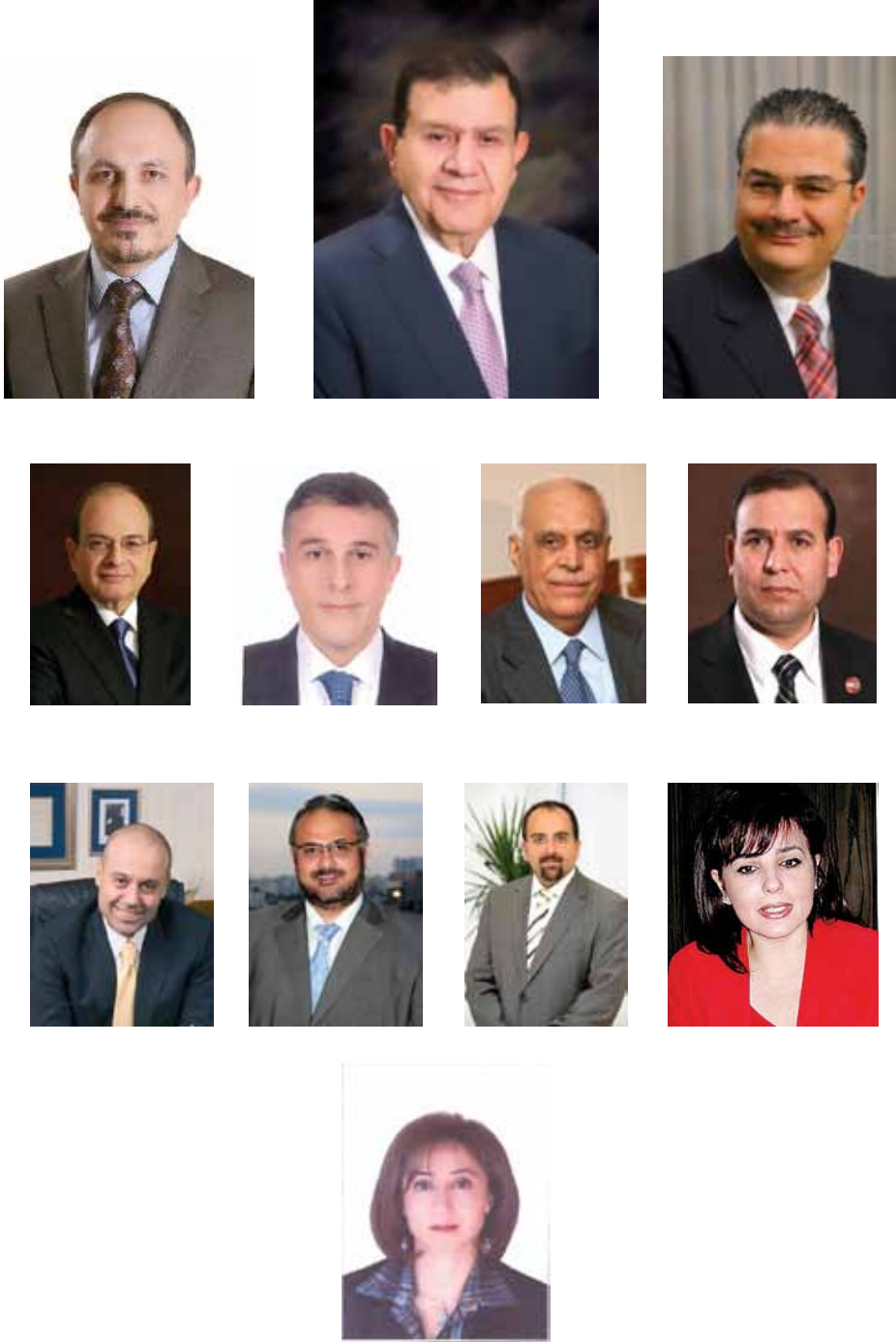
ونظراً للتطورات التي شهدتها المملكة منذ تأسيس مجلس المدفوعات الوطني، سواء على مستوى البنوك المرخصة والتي أصبح عددها ستة وعشرين بنكا، أم على مستوى التطور الكبير الذي شهدته أنظمة الدفع. قام معالي محافظ البنك المركزي/ الدكتور زياد فريز في منتصف عام ٢٠١٢، بإعادة تشكيل المجلس وذلك من خلال آلية معتمدة لانتخاب الأعضاء وتم انتخاب ثمانية أعضاء بالإضافة إلى رئاسة البنك المركزي. ولضمان شفافية عمل مجلس المدفوعات الوطني وديمومته، بالإضافة إلى تمثيل أعلى للقطاعات المصرفية والاقتصادية والمالية، اعتمدت الهيئة العمومية لمجلس المدفوعات والمكونة من كافة البنوك العاملة في الأردن، إطاراً تنظيمياً لمجلس المدفوعات الوطني يتوافق مع التشريعات والقوانين النافذة وأفضل الممارسات الدولية ليتمكن المجلس من تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع نظم الدفع والتسويات وأدوات وقنوات الدفع المختلفة بما يخدم الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي وكافة المواطنين. وتم وضع تعليمات خاصة بمشتريات ولوازم المجلس. وتعليمات مالية مستندة إلى معايير الإفصاح والشفافية. كما تم تشكيل اللجان التابعة للمجلس وفرق العمل المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لمجلس المدفوعات.

ولتحقيق إستراتيجية المجلس ورؤيته، جاء الإطار التنظيمي للمجلس منسجماً ومؤكداً على المبادئ الإرشادية الرئيسية للحكومة وهي العدالة، والشفافية والإفصاح، والمساءلة، والمسؤولية وفصل المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

وينبثق عن مجلس المدفوعات الوطني لجنة متخصصة بدراسة وتقييم قطاع مدفوعات التجزئة برئاسة الأستاذ كمال البكري- مدير عام بنك القاهرة عمان. وتم إضافة عضوية بعض مزودي خدمات الدفع لهذه اللجنة وأهمهم شركة EMP, MEPS, Zain, Orange, Umniah ومؤسسة إنتاج Int@j المتخصصة بقطاع التكنولوجيا والاتصالات. ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.



أعضاء مجلس المدفوعات



أعضاء مجلس المدفوعات

- محافظ البنك المركزي الأردني / رئيسا للمجلس ● نائب محافظ البنك المركزي الأردني / نائبا للرئيس ● البنك العربي ● بنك القاهرة عمان
- بنك الأردن ● البنك الإسلامي الأردني ● بنك الاتحاد ● بنك الاستثمار العربي الأردني ● البنك الاستثماري ● بنك لبنان والمهجر ● مركز إبداع الأوراق المالية / عضو مشارك ● مدير دائرة المدفوعات والعمليات المصرفية المحلية البنك المركزي الأردني / أميناً للسر ●

● الملخص التنفيذي

لقد شهدت أنظمة وأدوات الدفع تطورا كبيرا في السنوات العشر الماضية بسبب النمو والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الدفع والتجارة الإلكترونية. علاوة على ظهور قطاعات جديدة اضطلعت بدور بارز ورئيسي في وسائل الدفع مثل مقدمي خدمات الدفع وغرف التفاضل الخاصة وشركات الاتصالات. إلا أن الأبحاث تشير إلى أن السنوات العشرة القادمة سوف تشهد تسارعا أكبر في التكنولوجيا والمعلومات وما سينجم عنه من تغيرات كبيرة في شكل ومعالم ومتطلبات نظم الدفع والتفاضل والتسويات.

ونتيجة للتطورات الحالية والمستقبلية المتوقعة، شرع مجلس المدفوعات الوطني الأردني لوضع إستراتيجية شاملة وطموحة لأنظمة الدفع لتلبي احتياجات جميع الأطراف المشاركة والمجتمع الأردني بصورة عامة وبما يتوافق مع الممارسات الفضلى والتوصيات الدولية.



لقد تمت عملية وضع إستراتيجية مجلس المدفوعات الوطني الأردني (٢٠١٣-٢٠١٦) في جزء كبير منها من خلال الدراسات التي شاركت فيها جميع الأطراف من البنوك الأعضاء في المجلس. مركز إيداع الأوراق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة. كما تم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات المنشورة والمبادئ الجديدة للبنية التحتية للأسواق المالية PFMI Principles for Financial Market Infrastructures. كما وحرصت الإستراتيجية الجديدة على معالجة نقاط الضعف الواردة في تقرير تقييم البنك الدولي الذي تم بالاشتراك مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨

Assessment & Observation on the Payment and Securities Clearance and Settlement Systems of Jordan

إن إستراتيجية نظم الدفع والتسويات لمجلس المدفوعات الوطني الأردني ٢٠١٣-٢٠١٦ تحدد مسار المجلس خلال فترة من التغيرات الديناميكية لأنظمة الدفع والتي هي انعكاس للأولويات الإستراتيجية للمجلس وتتركز في ثلاثة مجالات هامة هي: وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة. ورفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والتفاضل والتسويات وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني. ووضع إستراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة والاشتغال المالي.

● إستراتيجية مجلس المدفوعات الوطني (٢٠١٦-٢٠١٣)

لتحقيق رؤية نظام المدفوعات الوطني، ارتكزت إستراتيجية مجلس المدفوعات الوطني الأردني على ثلاثة محاور رئيسية هي:-

المحور الإستراتيجي	نطاق العمل
وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة	وضع وتحديث الأطر التنظيمية والقانونية الخاصة بنظم الدفع والتقاص والتسويات (القوانين واللوائح، والقواعد) لكي تعكس وتلبي ترتيبات أنظمة الدفع الجديدة، ونماذج الأعمال، والمشاركين ومنتجات الدفع، بما في ذلك التشريعات والقوانين اللازمة لضمان كفاءة وفعالية عملية الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع
رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وخاصة تلك ذات المخاطر النظامية وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني	تطبيق المعايير الدولية الجديدة في مجال البنية التحتية للأسواق المالية، تطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع في المملكة، دعم المبادرات التي من شأنها زيادة كفاءة أنظمة الدفع تعزيز متانة ومرونة التكنولوجيا والشبكات والتطبيقات للتقاص والتسوية لاستيعاب المدفوعات الإلكترونية، وخفض التكاليف، وضمان ديمومة وتشغيل الأنظمة، تطبيق مؤشرات قياس أداء واضحة تعزيز آلية الوصول والربط العادل والشفاف لأنظمة الدفع والتسويات، ضمن معايير واضحة ومحددة مستندة إلى تحليل المخاطر وضع معايير للمشاركين غير الرئيسيين على أنظمة الدفع بشكل يضمن سرعة دوران النقود في الاقتصاد وعلى أسس قياس المخاطر
وضع إستراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية والاشتغال المالي	وضع إستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكّن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية (إلكترونية) التحول في المدفوعات الحكومية الورقية إلى مدفوعات إلكترونية دعم مبادرات مدفوعات التجزئة وخصيل الفواتير إلكترونياً تعزيز الشفافية والتنافسية في قطاع المدفوعات تطوير ما يسمى بال Branchless Banking ووسائل الدفع الإلكترونية بالهاتف النقال، وعبر الإنترنت، وبطاقات الدفع المسبق، ووكلاء الدفع وغيرها وضع الأطر اللازمة لضمان حماية المستهلكين الماليين Financial Consumer Protection وضع برامج تثقيفية وتوعوية للمستهلك المالي

● أولاً: وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة

يسعى البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الأردني لتطوير القوانين والتشريعات والسياسات والتعليمات الخاصة بنظم الدفع والتسويات في المملكة بشكل يتوافق وينسجم مع القوانين السائدة وقوانين الدول والمعايير الدولية وأفضل الممارسات، كما ويسعى إلى تطوير التشريعات اللازمة ووضع الترتيبات الضرورية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان كفاءة وفعالية عمل أنظمة الدفع بالإضافة إلى تعزيز عملية الإشراف والرقابة. كما ويهدف إلى تعزيز متانة ومرونة الإطار القانوني لأنظمة الدفع بما يضمن معالجة التطورات السريعة في هذا المجال علاوة على الشفافية والسرعة والكفاءة والتنافسية وحماية المستهلكين الماليين.

كما ويهدف البنك المركزي ومجلس المدفوعات إلى تنظيم قطاع مقدمي خدمات الدفع ضمن صلاحيات البنك المركزي Formalization the informal providers مثل شركات الاتصالات والوكلاء وغيرهم.

● مسار حلول المدفوعات الإلكترونية

تحديث الأطر القانونية

- تعديل قانون البنك المركزي الأردني ليضم إلى مهامه تنظيم وإدارة والرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتفص والتسويات في المملكة Payment Systems Oversight ومنح التراخيص اللازمة لمقدمي خدمات الدفع وتقييمهم.
- وضع قانون خاص ينظم الدفع والتفص والتسويات في المملكة.
- وضع الأطر التشريعية والتنظيمية لكل نظام دفع وتفص وتسويات في المملكة.
- التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة محليا ودوليا.
- وضع السياسات الخاصة بأنظمة الدفع والإشراف والرقابة عليها.
- وضع التعليمات وإجراءات العمل الخاصة بنظم الدفع والتفص والتسويات.
- تنظيم اتفاقيات وعقود منمطة بين الأطراف لتحديد المهام والمسؤوليات والالتزامات.
- تعزيز الحاكمية والامتثال لدى مقدمي خدمات الدفع

الوصف

المبادرات الخاصة

● ثانياً: رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والتفص والتسويات وخاصة تلك ذات المخاطر النظامية وتعزيز الوصول والمشاركة

تؤثر كفاءة وسلامة إجراءات وعمليات مقاصة وتسوية المدفوعات وحويل الأموال داخل الاقتصاد الوطني على سلامة وفعالية أداء القطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي الكلي بصورة عامة. ويسعى البنك المركزي الأردني لتعزيز دوره الإشرافي والرقابي على أنظمة الدفع والتسويات وخاصة الأنظمة ذات المخاطر النظامية (Systemically Important Payment Systems) لارتباطها الوثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للبنك المركزي وهما تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الاستقرار النقدي.

المباشر .
وتتم عن طريق زيادة إمكانية الوصول إلى نظام الدفع من خلال توفير أنواع جديدة من المشاركين. مع الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام الدفع من خلال الالتزام بالمبادئ السليمة والمقبولة دولياً لتفادي وتقليل أخطار نظام الدفع. والوصول بنسبة مشاركين جدد وتوسيع نطاق استخدام نظام الدفع من قبل الجمهور، مما يؤدي إلى تعزيز الاشتغال المالي.

وغالبا ما تكون رسوم وعمولات نظام الدفع من أهم الجوانج في انتشار الخدمات المالية. ولذلك لابد من وضع معايير شفافة وتنافسية واضحة للرسوم والعمولات .

كما ويجب إعطاء البنك المركزي بموجب القانون القدرة على العمل في حال أخفقت قوى السوق في تحديد الأسعار والرسوم والعمولات بطريقة شفافة وتنافسية وتناسب مع تكاليف المدخلات.

إن الحد من المخاطر التي يمكن أن تصاحب إجراءات الدفع والتقصا والتسويات خطى بأولوية عالية. ويسعى البنك المركزي الأردني إلى تطبيق المعايير الدولية الجديدة في مجال البنية التحتية للأسواق المالية وتطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع في المملكة. ووضع خطة إدارة مخاطر شاملة للأنظمة وتطبيق فحوصات الضغوط Stress Testing دعم المبادرات التي من شأنها زيادة كفاءة الأنظمة وتعزيز متانة ومرونة التكنولوجيا والشبكات والتطبيقات للتقصا والتسوية لاستيعاب المدفوعات الإلكترونية. وخفض التكاليف. وضمان ديمومة وتشغيل الأنظمة.

إيجاد بيئة مواتية للوقاية من التزوير والاحتيال. وزيادة الثقة والنزاهة واليقين القانوني في أنظمة الدفع والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي

● مسار حلول المدفوعات الإلكترونية

الوصف	استكشاف الكفاءة	التكامل مع المعايير العالمية
المبادرات الخاصة الاستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> - إجراء تقييم ذاتي للأنظمة الدفع في المملكة واستكشاف فرص التحسين. - تطبيق فحوصات الضغط Stress Testing - تطبيق فحوصات إدارة سيولة على النظام والأعضاء المباشرين وغير المباشرين - تقييم كافة العاملين في أنظمة الدفع (إدارة وإشراف) - بحث التداخلات بين أنظمة الدفع وأنظمة التسويات وعمليات السوق المفتوحة لزيادة الفاعلية في التطبيق - البحث عن فرص خفض تكاليف العمليات وزيادة سرعة تنفيذها وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية - بحث كيفية الربط مع أنظمة المدفوعات البينية العربية - إجراء فحوصات اختراق الأنظمة - دراسة الفرص الناجمة عن إنشاء وتعزيز معايير بيانات التحويلات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق المعايير الدولية الجديدة في مجال البنية التحتية للأسواق المالية PFMI 24 وفق خطة تطبيق واضحة - تطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على نظم الدفع والتقصا والتسويات في المملكة. - وضع أسس الربط على الأنظمة مبني على أساس المخاطر للعضو-Risk Based Participation - وضع إطار شامل لإدارة مخاطر الأنظمة وخاصة Credit, Liquidity and Operational Risks - إصدار التقارير النوعية والإحصائية حول أنظمة الدفع والتقصا. - تطبيق مؤشرات قياس أداء واضحة - رفع كفاءة العاملين في مجال إدارة أنظمة الدفع والإشراف عليها - تطوير مركز تعافي من الكوارث ووضع خطة استمرارية عمل واضحة وفعالة - وضع أنظمة حماية أمنية عالية - تطبيق نظام ال IBAN

ثالثاً: وضع إستراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية والاشتمال المالي.

قام البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الأردني بوضع إستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكّن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية (إلكترونية) ويحقق أهداف البنك المركزي في الاشتغال المالي.

يدعم البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الانتقال من بيئة الدفع الورقية إلى أنظمة الدفع الإلكترونية من خلال دعم مبادرات الدفع الحديثة المتاحة والقابلة للتطبيق، واستكشاف الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات في مجال تطوير المدفوعات الإلكترونية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الجديدة والابتكرة ووضع إطار تنظيمي لها. كما ويسعى البنك المركزي الأردني إلى تحويل المدفوعات الحكومية من الدفع الورقي إلى الدفع الإلكتروني لكبر عدد وحجم هذه المدفوعات. ولأن غالبية المستفيدين منها غير بنكيين Unbanked مما يجعل من عملية التطوير ذات جدوى وأثر واضح Robust Reform.

ويعتبر الاشتغال المالي من أهداف البنك المركزي الأردني الذي يحرص على توصيل الخدمات المالية والمصرفية لغير المصرفيين على الرغم من تدني نسبتهم في الأردن مقارنة مع الدول المجاورة. وعليه سوف يسعى البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني جاهدين إلى رفع مستويات الثقافة المالية والمعرفة والفهم لأدوات الدفع الجديدة. وسوف يعمل البنك المركزي مع الأطراف ذات العلاقة لتطوير برنامج تثقيفي وطني شامل. كما سيحرص على آلية واضحة وشفافة للعمليات وآليات فض النزاعات وحل المشكلات وخدمة العملاء مستهدفين تغيير سلوك الدفع والتحويل.

ونظراً للتعقيدات المتزايدة في صناعة مدفوعات التجزئة، وظهور أطراف غير تقليدية مشاركة في أنظمة الدفع الحديثة، فلا بد من توفير تعاون بين مقدمي الخدمات المالية، ومشغلي الأنظمة، والمؤسسات المالية من أجل تسهيل تبني التطورات الجديدة وتشجيعها وتنظيمها Formalizing the informal participants. وقد تم قبول عضوية مشاركين من خارج النظام المصرفي في مجلس المدفوعات الوطني/ اللجنة الخاصة بدراسة وتقييم وتطوير أنظمة مدفوعات التجزئة لتشمل مقدمي خدمات الدفع بالبطاقات، شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني وشركات حلول الأعمال.

● مسار حلول المدفوعات الإلكترونية

المبادرات الخاصة الاستراتيجيات	الوصف
<p>-تطبيق نظام مدفوعات حكومي آلي e-banking</p> <p>-ربط الحكومة بغرفة التقاص الإلكتروني لغايات التحويلات والتحصيلات</p> <p>-تطبيق نظام الدفع بالهاتف النقال</p> <p>-تطبيق نظام عرض وخصم الفواتير إلكترونياً</p> <p>-دعم مبادرة تقديم الدعم الحكومي من خلال بطاقات ذكية للدفع المسبق</p> <p>-استعراض المعوقات التي تحول دون زيادة استخدام أنظمة وأدوات الدفع الإلكترونية وتحديد الفرص المتاحة.</p>	<p>التحول من الأنظمة الورقية إلى الإلكترونية</p>
<p>-وضع إطار تنظيمي وتشريعي شامل لأنظمة مدفوعات التجزئة وتعليمات وسياسات وإجراءات عمل لتشمل:</p> <p>-مدفوعات نقاط البيع (POS) وبطاقات الصراف الآلي.</p> <p>-مدفوعات التجارة الإلكترونية e-commerce</p> <p>-التحويلات الإلكترونية Remittances</p> <p>-تطبيق المعايير الدولية لأنظمة مدفوعات التجزئة مثل SEPA & NACHA والمبادئ الدولية الجديدة PFMIs</p> <p>-وضع خطة تثقيفية وتوعوية وطنية للمستهلك المالي</p> <p>-وضع آليات واضحة لحل النزاعات وتقديم الشكاوى وخدمة العملاء</p> <p>-ضمان الشفافية في الأسعار والرسوم</p> <p>-تعزيز إدارة المخاطر الخاصة بنظم الدفع والتقاص الخاصة بمدفوعات التجزئة</p> <p>-وضع إطار يضمن سلوك مفضل للمشاركين في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات.</p>	<p>تحسين اطر المدفوعات الإلكترونية</p>
<p>ضمان التوافقية Interoperability</p> <p>-ضمان الكفاءة والفاعلية</p> <p>-ضمان السرعة</p> <p>-ضمان السرية وحماية المعلومات</p> <p>-ضمان التنافسية</p> <p>-ضمان الشفافية</p> <p>-تطبيق مستويات أمن وحماية عالية</p> <p>-توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات الحكومية والوزارات لزيادة التحويل والدفع الإلكتروني بدلاً من الورقي.</p> <p>-عقد اتفاقيات مع الجهات التعليمية لتعزيز الوعي والتثقيف المالي تضمن أربعة محاور:-</p> <p>1-معلومات مالية</p> <p>2-تدريب مالي</p> <p>3-ثقافة مالية</p> <p>4-إجراء مسوحات وتقييم للثقافة المالية</p> <p>-تطوير Portal على موقع البنك المركزي الأردني خاص بشكاوى العملاء الماليين وضمن آلية واضحة وشفافة .</p> <p>-مشروع تطوير وتحديث نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات.</p> <p>-مشروع تعزيز شبكات الاتصال بين مركز المقاصة الإلكترونية للشيكات والبنوك الأعضاء.</p>	<p>تسهيل المدفوعات الإلكترونية الحديثة</p>

● خطة العمل والمشاريع الإستراتيجية

المشروع	الجهة المطورة	تاريخ الانتهاء
● اقتناء نظام تسويات إجمالية فوري جديد	خارجي	نهاية ٢٠١٣
● اقتناء نظام غرفة مقاصة آلية	خارجي	نهاية ٢٠١٣
● نظام البدالة الوطنية للدفع بالهاتف النقال	خارجي	نهاية ٢٠١٣
● الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع	داخلي	الربع الثالث من عام ٢٠١٣
● تطوير بيئة قانونية وتشريعية لأنظمة الدفع والتسويات	خارجي وداخلي معا	نهاية ٢٠١٤
● رفع متطلبات الأمان والكفاءة في أنظمة الدفع (تطبيق المبادئ الدولية)	داخلي	نهاية ٢٠١٣
● تطوير الشبكة الآمنة بين البنوك وشبكة المقاصة الإلكترونية	خارجي	الربع الثالث من عام ٢٠١٣
● نظام عرض وخصم الفواتير إلكترونيا	خارجي وداخلي معا	نهاية ٢٠١٣
● نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية للحكومة	خارجي	الربع الثاني من عام ٢٠١٣
● البدالة الوطنية لبطاقات الدفع ونقاط البيع	خارجي	نهاية ٢٠١٥
● مشروع تنميط أرقام الحسابات المصرفية	خارجي وداخلي معا	نهاية ٢٠١٣
● تطوير نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات	خارجي	نهاية ٢٠١٤
● برامج الثقافة المالية والمصرفية	خارجي وداخلي معا	مستمر
● برامج تقييم وبناء القدرات	خارجي وداخلي معا	مستمر
● تطوير إطار شامل لإدارة المخاطر لأنظمة الدفع	خارجي وداخلي معا	نهاية ٢٠١٤
● إعادة هيكلة دائرة أنظمة الدفع	داخلي	نهاية ٢٠١٤
● مشروع الربط مع نظام المدفوعات العربي الموحد	خارجي	نهاية ٢٠١٥
● مراجعة وتقييم تطبيق الخطة الإستراتيجية وتطويرها	خارجي وداخلي معا	خلال عام ٢٠١٦



Jordan Payment And Settlement Systems

Vision and Strategic Framework 2013-2016

Central Bank of Jordan & Jordan National Payment Council



نبذة عن مجلس المدفوعات
الوطني الأردني ص ٢

رؤية وإستراتيجية مجلس
المدفوعات الوطني الأردني ص ١

الملخص التنفيذي ص ٥

أعضاء مجلس المدفوعات ص ٤

اولاً: وضع وتحديث الأطر
القانونية لضمان بيئة
قانونية شاملة ص ٧

إستراتيجية مجلس
المدفوعات الوطني
(٢٠١٦-٢٠١٣) ص ٦

ثانياً: وضع إستراتيجية شاملة
لنظم مدفوعات التجزئة
الإلكترونية والاشتمال المالي ص ٩

ثانياً: رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة
الدفع والتقااص والتسويات وخاصة
تلك ذات المخاطر النظامية وتعزيز
الوصول والمشاركة ص ٧

P1 Vision and Strategy
of NPC

ص ١١
خطة العمل والمشاريع
الإستراتيجية

P3 Synopsis on Jordan
National Payment Council

P2 The Vision & Mission
Statement of NPC

P4 Executive Summary

P4 The Members of the National
Payment Council

P7 Raising the Bar and Driving
Efficiencies of SIPS & Fair and
Open Access/The Strategic
Pillars/ The Second Pillar

P6 The Strategic Pillars/ The
First Pillar

P8 The Third Pillar/ Developing
Comprehensive National
Retail Payments
Strategy and Financial
Inclusion

P9 Action Plan
& Strategic Projects

- Vision and Strategy of NPC:

As a silent revolution is taking place in the world's entire payment system, The Central Bank of Jordan (CBJ) , along with the National Payment Council has embarked on a process of payment system reform to enhance the safety and efficiency of these systems in order to reduce systemic risks, as well as minimize CBJ credit risk. The CBJ has assumed a leadership role in order to coordinate the necessary actions to achieve an overall upgrade of the payment systems.

A payment system is an essential part of the financial infrastructure in a market economy where the organization and operation of monetary, banking and payment systems are largely determined by the needs of the market.

This document provides insights on Jordan payment systems evolution and offers an opportunity for all stakeholders to capitalize on the gains that accrue in terms of reduced costs, risks and increased efficiency. It is through the careful implementation of the strategies outlined in this document, that Jordan payments system will reach international standards and ensure that Jordan maintains a lead role in the region and remains a preferred investment destination for growth and development.

Chairman of Jordan National Payment Council
Governor of Central Bank of Jordan
Dr. Ziad Fariz

The Vision & Mission Statement of NPC

The Vision Developing safe and efficient payment systems in Jordan up to world class standards.

The Mission Ensuring the safety and efficiency of the national payment systems through the interrelation of its clearing and settlement operations within a comprehensive legal framework to ensure financial inclusion, promoting the acceptance and development of new payment methods and mitigating the risks.



The strategy focuses on three key strategic pillars.

The document further articulates an overview of the strategy conceptual design. The benchmark is to focus on the present and the future payment systems needs of the economy and the milestones for their accomplishment based on best international standards and practices. Furthermore, the strategy also aims to reduce the dominance of cash instrument usage and promoting “minimal” risk and irrevocable non-cash based instruments of exchange.



● Synopsis on Jordan National Payment Council

The National Payment Council was inaugurated on 7/2/1998 by H.E. the Governor of Central Bank of Jordan Dr. Ziad Fariz. A consultative meeting was conducted for the Chairmen and CEOs of the banks operating in Jordan. The council was formed of seven selected banks and incubated as well as chaired by the Central Bank of Jordan.

The National Payment Council is a collaborative body with responsibility for ensuring that payment services work for all those that use them in Jordan. The Payment Council has core objectives:

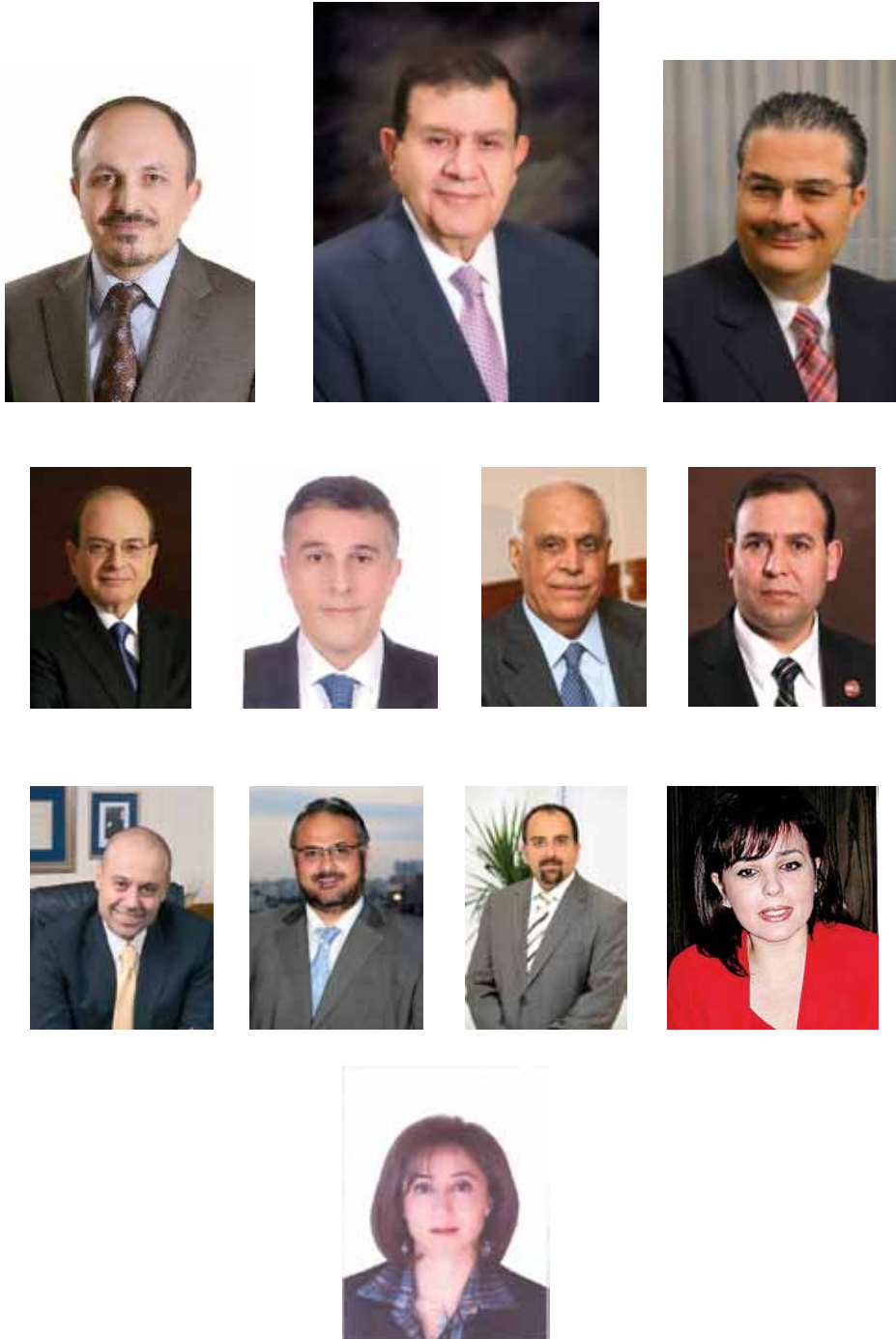
To have a strategic vision for payments and lead the future development; to ensure payment systems are open, accountable and transparent; and to ensure the operational efficiency, effectiveness and integrity of payment services in Jordan.

The Payment Council was re- set up in June 2012 and currently there are 8 elected member banks for a period of 3 years and headed by the Central Bank of Jordan. The Council also includes the CSD as a permanent member. The council has many tiered committees one of which formulates the national retail payments strategy and has 5 industry representatives, IT Association, Card Payments, Mobile Payments, Telecommunications, and Banks. The committees are required to report regularly to the National Payment Council.

Working groups are formulated on project basis to implement the strategic plans for the reforming and development of the payment and settlement systems.

To attain its strategic vision, the regulatory framework for the National Payment Council is consistent with the main governance principles; integrity, transparency, accountability, responsibility and segregation of authority.

The Members of the National Payment Council



The Members of the National Payment Council

- The Governor of the Central Bank of Jordan/ Chairman ● The Deputy Governor of the Central Bank of Jordan/ Deputy Chairman ● Arab Bank ● Cairo Amman Bank ● Bank of Jordan ● Jordan Islamic Bank ● Bank al Etihad ● Arab Jordan Investment Bank ● Invest Bank ● Blom Bank ● Securities Depository Center/ Permanent Unelected ● Executive Manager for Payment Systems Department/Secretary ●

- Executive Summary

Executive Summary



The envisaged vision for the strategy (2013-2016) is to put in place a developed and modern payment system that is effective, efficient, secure, accessible, reliable, robust, viable and demand-driven. The kind of payment system that facilitates the flow of money within all sectors of the economy in the face of technological advancement is a target. This will entail having an open competitive environment with varied financial instruments, rules and regulations available to all players in the system.

The strategy will be geared towards the exploration and development of an explicit legal framework to support the payment systems modernization process by introducing regulations and laws in relation to Electronic Funds Transfer, E-Banking, E- Money Products and Payments, Clearing and Settlement Laws etc, that support the payments' practices and agreements in order to enhance international recognition of Jordan as a viable regional and an international financial centre.

A review of the legal and regulatory framework will support the statutory powers of CBJ regarding payment systems. However this will ensure legal enforceability and sole overseeing of payment service agreements and legal confidence in respect of industry practices especially in areas of risk containment within the clearing and settlement circuits.

The strategy is based on the Assessment & Observation on the Payment and Securities Clearance and Settlement Systems of Jordan conducted by the World Bank, the IMF and the AMF, and is consistent with the Principles for Financial Market Infrastructures PFMIs. The Jordan payments strategy objectives are anchored in three key strategic pillars, each reflective of specific goals and work initiatives: Developing a Modernize Comprehensive Legal Framework, Raising the Bar and Driving Efficiencies of SIPS & Fair and open access to payment systems according to disclosed criteria for participation, and developing comprehensive national retail payments strategy and financial inclusion.

The Strategic Pillars

• First Pillar:

Modernize Comprehensive Legal Framework

- Amending CBJ Law to include explicitly “Payment Systems Oversight” within the roles and responsibilities of CBJ
- Developing “Payment, Clearing and Settlement Act” for Jordan payment systems, harmonized with the prevailing laws.
- Developing regulatory framework for the payment systems operating in Jordan.
- Developing operating rules for the payment systems operating in Jordan.
- Developing comprehensive policies and procedures for the oversight function.
- Developing financial consumer protection law.
- Developing standardized agreements for the participants of the systems defining the roles and responsibilities.
- Enhancing the governance and compliance of the payment service providers.
- Developing code of conduct for the payment service providers



● Second Pillar :

Raising the Bar and Driving Efficiencies of SIPS & Fair and Open Access

● Integrate with Global Standards

- Implementation of the new PFMLs
- Establishing oversight function
- Risk based access and participation
- Comprehensive risk management framework/ credit, liquidity and operational risks
- Qualitative and statistical comprehensive reports with payment systems monitoring indicators
- Technical capacity building for the staff
- Effective business continuity
- Developing high security and protection systems
- Implementing the IBAN to improve STP capabilities

● Exploring Efficiencies

- Self assessment and areas for improvement
- Stress testing/ high exposures, liquidity- multi-currencies, intra-day facilities,.. and scenarios analysis
- Exploring interrelations and interactions among the systems
- Identifying opportunities to reduce costs and increase efficiencies.
- Staff assessment
- Examining the opportunities of regional integration with the Arab Payment Platform
- Identifying weaknesses of violation and cyber attacks
- Examine the opportunities resulting from the establishment of enhanced remittance data standards

- **The Third Pillar:**
Developing Comprehensive National Retail Payments Strategy and Financial Inclusion

- **Paper to Electronic Migration**

- Automation for government payments and implementing e-banking.
- Acquiring and implementing ACH system.
- Acquiring and implementing mobile payment switch.
- Acquiring and implementing EBPP system.
- Developing and enhancing the ECC.
- Sponsoring the subsidy management and the subsidy payments by smart cards.
- Exploring hurdles against electronic payments and resolve them.

- **Enhancing the Electronic Payments Framework**

- Develop and implement regulatory and policy frameworks to support the retail payments (POS, Mobile Payments, Electronic Bill Payments, Prepaid Cards, E-commerce, Electronic Transfers).
- Application of PFMLs and SEPA on retail payment systems & instruments.
- Financial literacy programs.
- Financial consumer protection and transparency.
- Dispute resolution , consumer disclosure, consumer complaint mechanism and Help desk.

- **Facilitation of Emerging Electronic Payments**

- Promoting cashless environments by ensuring interoperability , competition, speed, data protection, transparency & cost affordability.
- High and strong security and authenticity levels.
- MOUs with governmental entities to promote the migration from paper-based to electronic payments.
- Cooperation with governmental educational entities to implement financial literacy and training programs.
- Developing a portal on CBJ website for financial consumer complaints and transparency.
- Enhancing the links and networks among the ECC systems' participants.

● Action Plan & Strategic Projects

Project	Developer	End Date
● New RTGS	External	End 2013
● ACH	External	End 2013
● Mobile Payment Switch	External	End 2013'
● Payment Systems Oversight	Internal	3 rd Q 2013
● Legal Framework Reform	External & Internal	End 2014
● Raising the Bar (PFMIs) Impl	Internal	End 2013
● ECC Networks	External	3 rd Q 2013
● EBBPs	External & Internal	End 2013
● E-Banking	External	2 nd Q 2013
● ATM & POS National Switch	External	End 2015
● IBAN	External & Internal	End 2013
● ECC Upgrade	External	End 2014
● National Financial Literacy Program	External & Internal	On Going
● Staff Assessment and Capacity Building	External & Internal	On Going
● Comprehensive Risk Management Framework	External & Internal	End 2014
● Payment Systems Dept Restructuring	Internal	End 2014
● Integration with Arab Payment Portal	External	End 2015
● Review, Assessment and Improvement for the strategy implementation	External & Internal	During 2016

